الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لـخضر – الوادي

معهد العلوم الإسلامية
قسم الشريعة

المدارس الفقهية والقانونية
سنة أولى ماستر شريعة وقانون

الدكتور: نورالدين مناني

أكتوبر 2020

القانون الطبيعي:

يتصل مذهب القانون الطبيعي فيما ذهب إليه الفلاسفة والفقهاء منذ القدم من وجود القانون الأعلى من القوانين الوضعية وهذه الفكرة تعبر عن نزعة الإنسان إلى الكمال وهي ليست من صنع الإنسان بل هي قواعد أبدية ثابتة أودعها الله في الكون وأن المشرع مطالب بالاقتداء بها عند وضع التشريع.

1- فكرة القانون الطبيعي عند الأغريق:

فكرة فلسفية تقوم على التأمل في مظاهر الحياة ومحاولة الكشف عن طبيعتها.

فلاحظ فلاسفة اليونان النظام الثابت الذي يسير عليه الكون ويخضع له كلها في الوجود، فقالوا بأن القانون الطبيعي هو مجموعة من القواعد القانونية ليست من وضع البشر بل توحي بها الطبيعة وأنها عامة على أفراد الجنس البشري وثابتة لا تتغير وخالدة على مر الزمان.

2- فكرة القانون الطبيعي عند الرومان ورجال الكنيسة:

لقد كانت فكرة القانون الطبيعي عند الرومان ورجال الكنيسة في القرون الوسطى هي فكرة دينية فنسبوا بأنه: القانون الطبيعي بمعنى القانون الإلهي وسموا بها على أساس أنه لا دخل للإرادة الإنسان في تكوينه

3. القانون الطبيعي في العصور الحديثة:

أما فكرة القانون الطبيعي في العصور الحديثة فظهرت في القرنين 17 و 18.

فلقد ظهر الكثير من الفلاسفة والفقهاء ومن بينهم الفقيه الهولندي جروتيوس بتخليص القانون الطبيعي مما ألصق به من طابع ديني وتحرير القانون من رجال الدين وتوجيه بالقانون الطبيعي وجهة العدل وتحرير بذلك من تحكم الدول وقبضة السلطان ولهذا فلقد كان القانون الطبيعي في العصور الحديثة ذات طابع سياسي.

الشريعة اللاتينية الرومانية الجرمانية:

المدرسة الرومانية الجرمانية:

أصول هذه العائلة ترجع إلى أصول القرن الرومانية من 12 وتكونت في جامعات التي استطاعت استخلاص منهج موحد مستمد من قانون "جوستنيان" ومن الأعراف الجرمانية التي سادت بعد غزو القبائل الجرمانية في القرن 15 واستيلائها على أراضي الإمبراطورية الرومانية في أوروبا.

القوانين التي تضمها هذه المدرسة:

1. المجموعة اللاتينية وتتمثل في القانون الفرنسي تقنين نابليون الصادر 1804.
2. المجموعة الجرمانية وتتمثل في القانون المدني الألماني النافذ في سنة 1900.

التطور التاريخي أو التكوين العائلة الرومانية الجرماني:

- في القرن 12 ظهرت حركة النهضة التي دعت إلى إحياء القانون الروماني وقامت بتدريس القانون الروماني (جامعات ايطاليا عن طريق الشرح على المتون).
- في القرن 13 انطلقت انتقلت حركة الإحياء إلى الجامعات الفرنسية والألمانية واضطرت الكنيسة أن تتبنى القانون الروماني واعتبرته القانون الإلهي.
- في القرن 14 ظهرت مدرسة جديدة أخذت تسوق الأعراف صياغة رومانية.

- في القرن 17 و 18 قويت دعائم المنهج الروماني الجرماني ودعوا إلى تحكيم العقل في وضع القوانين واستنباطها وتنظيم العلاقات بين الدول.
- قيام المذهب الإنساني الذي دعا إلى تمجيد الإنسان ودعى لتحريره وحماية إرادته تتبع ذات نفسه وكل الغاية من ذلك الحد من سلطة الملوك واستبدادهم، ولهذا يمكننا القول أن معادلة عائلة المدرسة الرومانية الجرمانية تتكون من الآتي:

قواعد راسخة في القانون الروماني + القانون الفرنسي + مدرسة القانون الطبيعي + المذهب الإنساني.

انتشار العائلة الرومانية الجرمانية في داخل أوروبا وخارجها:

- انتشارها داخل أوروبا: انتشر المذهب الروماني الجرماني داخل أوروبا مع قيام الثورة الفرنسية والتي تضمنت مبادئها الحرية والإخاء والمساواة وقد تبنت بعض الدول هذا القانون كبلجيكا ولكسمبورغ وإيطاليا والنمسا وكان التقنين الفرنسي والألماني مصدرين لبلاد أوروبا الشرقية كروسيا وبلونيا وتشيكسلوفاليا.
- انتشار خارج أوروبا: انتشرت هذه القوانين عن طريق الاستعمار ففي أمريكا اللاتينية نجد قانون العائلة الرومانية الجرمانية الظاهرة في قوانينها بسبب الاستعمار الإسباني والبرتغالي وفي أمريكا الشمالية مازالت قوانين بعض المناطق متأثرة بالقانون الفرنسي كولاية لويزيانا في الولايات المتحدة

تابعة لهذه العائلة وولاية كويكلي كما انتشرت هذه العائلة في افريقيا واستمدت الحبشة من القانون الفرنسي قانونها المدني والتجاري وكذلك مصر تأثرت بالمجموعة الجرمانية الرومانية على الرغم بخضوع الاستعمار الانجليزي.

---شريعة القانون المشترك الأنجلوسكسونية:---
(الكامنلو)

يقصد بمصطلح الكامنلو القانون المشترك لكل انجلترا بمفهوم القانون العادي أو الشريعة العامة مقارنة بالأعراف المحلية وتسمى هذه المدرسة كذلك بمدرسة القانون الغير مكتوب أو شريعة القانون القضائي والأسس التي يقوم عليها نظام الكامنلو.

1- احترام السوابق القضائية.
2- اعتماد المحلفين في الفصل.
3- سمو القانون.

وبعد انتشار قواعد "الكامنلو" في جميع أنحاء المملكة عن طريق الملك بدأت تظهر عيوبه وجموده ولم يستجب لما يتفق مع العدالة وضمير الملك، فكثرة الالتماسات على الملك لتدخل حتى يأخذ الحق لرعاياه ومع الزمن لم تعد ظروف الملوك خاصة في أوقات الحرب تسمح لهم بالنظر فيما كان يرفع إليهم من القضايا فأخذ الملوك يحيلونها على مستشاريهم وهذا كانت الأحكام التي تصدر من المستشار لتقيد بأحكام الكامنلو التي تحكم بها محاكم الملك

2019/10/22

وانما انكان المستشار يراعي في أحكامه ما تقتضيه مبادئ العدالة والقانون الطبيعي وضمير الملك ولهذا سميت المحكمة بمحكمة العدالة أو محكمة الضمير أو محكمة المستشار.

تقسيمات القانون المشترك الانجلوسكسونية:

- لا يوجد في القانون الانجليزي قانون عام وقانون خاص
- لا يوجد في تقسيم القانون الانجليزي قانون تجاري وقانون إداري
- القاضي في القانون الانجليزي لا تنحصر مهمته على تطبيق القانون فحسب بل تتعداه إلى صنع القانون هو بنفسه.

مدرسة القانون الاشتراكي:

ضل المذهب الفردي يمثل الفلسفة العامة التي تعتنقها الدول الديمقراطية الغربية التقليدية حتى أواخر القرن 19 والتي قامت أساسا على تقديس الفرد واحترام حرياته الطبيعية وعدم المساس بتاتا بهذه الحريات إلا بالقدر الضروري لتنظيمها

أزمة المذهب الفردي:

1- لم يتمكن الفرد من تحقيق الآمال المنشودة فالجماهير الشعوب في مختلف الدول.

2- المذهب الفردي غير قادر على حماية حقوق وحريات الأفراد.

الحرية الفردية لن تتحقق إلا بالقضاء على الرأسمالية.
(ماركس منتقداً هذا المذهب)

مضمون المذهب الاشتراكي:
يقوم المذهب الاشتراكي على مصلحة الجماعة فوق الأفراد وتقديم حقوقها على حقوقهم وإنكار فكرة الفردية المطلقة واعتبار الجماعة لا الفرد مصدر السلطة وأساس النظام.

الحريات العامة في المذهب الاشتراكي:
تعتبر الجماعة مقدسة في ذاتها وهي السيد بل الإله الذي له كل السلطات والنفوذ في منح كل الحقوق والحريات. ليس للفرد حقوق وحريات طبيعية ثابتة ولصيقة بصفة انسان والتي لا يمكن المساس بها بل إنه لا يتمتع إلا بتلك الحقوق التي تمنحها له الدولة وهي ليست بديهيات أو مسلمات أو أشياء تولد معه، بل هي مجرد امتيازات أو قدرات مؤقتة وعارضة تمنحها بل وتسحبها الدولة متى تشاء مراعاة لمصالح الجماعة وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها.
"الحرية الفردية في المذهب الاشتراكي لن تتحقق إلا بتحرر الفرد من الاستغلال والقضاء على الدول الطبقية ونظام يقوم على الدكتاتورية (البروليتاريا)".

29 أكتوبر 1917م

القانون الكنسي:

القانون الكنسي هو النظام الأساسي القانوني لمجموعة القوانين والأنظمة الصادرة التي تصدرها السلطة الكنسية والمنظمات المسيحية وأعضاءها، وهو القانون الداخلي الذي ينظم العمل الكنسي للكنيسة الكاثوليكية وهذه القوانين هي عبارة عن قواعد ملزمة التي تحكم علاقات الأفراد ومعاملاتهم والتي تخضع للمصادر الكنسية المسيحية ولا تقتصر فقط إلى مسائل الأحوال الشخصية ولكن أيضا إلى تطبيق المصادر المسيحية الكنسية المعترف بها والمعتمدة والتابعة من سلطة البابا وات في جل معاملات المخاطبين بالقانون الكنسي في الحالات العامة أو الخاصة.

القانون الكنسي الكنيسة قد وضعته الكنيسة الكاثوليكية لتنظيم ومراقبة حقوق وواجبات أعضاءها ومثل ذلك كان مرتبط بشكل مباشر مع القانون المدني، وقد تأثر القانون الكنسي بالقانون المدني عند نهضة التعليم في ايطاليا وقد بنيت أول جامعة هي جامعة بولونيا فعرفت الجامعة كمركز لدراسات القانون الكنسي وعلما في الجامعات الأوروبية وخاصة في ايطاليا القانون الكنسي جنبا إلى جنب مع القانون الروماني المدني.

مصادر التشريع المسيحي في القانون الكنسي:

1- الكتاب المقدس: وهو المصدر الرئيسي والأهم في التشريع المسيحي وينقسم هذا الكتاب إلى قسمين:

الكتاب المقدس والعهد الجديد (العهد).

2. قوانين الرسل: ويعد المصدر التشريعي الثاني بعد الكتاب المقدس ويضم تعاريف وأقوال وقوانين الرسل ويعالج الكتاب كثيراً من نواحي الحياة المسيحية لسيما حياة الأسرة المسيحية والزواج وواجبات الأسقف وموضوع التأديبات الكنسية.

3. المجامع: وهي المصدر الثالث من مصادر التشريع ويقصد بالمجامع اجتماع آباء الكنيسة للتقرير مسألة خاصة بالديانة المسيحية وتتفق الكنائس المسيحية على المجامع المسكونية السبعة وهي مجامع عالمية التي اجتمع فيها آباء الكنيسة من كل البلاد.

4. تعاليم آباء الكنيسة: ويقصد بهم الذين ألفوا كتب ورسائل في شرح القواعد المسيحية لنشرها ودافعوا عنها ضد الذين طعنوا فيها.

5. التقاليد المسيحية: وهي مجموعة من التقاليد والممارسات أو المعتقدات المرتبطة بالمسيحية أو جماعات مع المسيحية وتشمل التقاليد أيضاً تدريس تعاليم تاريخية والتي تعترف بها السلطات الكنسية وتشمل كذلك كتابات علماء اللاهوت المسيحي.

2019-11-5

المدارس الفقهية :

مدرسة أهل الرأي : (نشأة) لما تفرق الصحابة الأنصار بعد موت عمر بن الخطاب أحدث بذلك حركة علمية في كل مصر من الأمصار وتفاوتت مناهج بتفاوت هؤلاء الصحابة ولقد كان لمنطقة العراق بروز وظهور مدرسة أهل الرأي، وكان عبد الله ابن مسعود رائد هذه المدرسة ويرجع ذلك تأثره بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد كان أكثر الصحابة فقها النص و اجتهاد في فهمه و اقدامه على ابطاء الرأي فيه، ويرجع انتشار مدرسة الرأي في العراق إلى الأمور الآتية :

1- تأثرهم بالصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي كان يطبق سياسة عمر بن الخطاب و اطلاعهم على أقضية علي بن أبي طالب واجتهاداته مدة اخذ فقه بينهم.

2- كان الحديث في العراق قليلا اذا قيس بما هو عليه في مدى أهل الحجاز فإن عدد الصحابة الذين وفدوا على العراق كان قليلا بالنسبة إلى الصحابة الذين ظلوا في الحجاز.

3- العراق مناخ الفرس واتصل بالحضارة الفارسية اتصالا وثيقا وذلك من شأنه أن يحدث كثيرا من المسائل الجزئية، والمسائل المتعددة التي تحتاج إلى اعمال الرأي وكثرة القياس.

4- كان العراق موطن الشيعة والخوارج وعلى أرضه دارت الفتنة ثم شاع الوضع في الحديث تأييدا للمذاهب السياسية وهذا جعل العلماء يقفون من رواية الحديث ويتحفظون فيما حرزا

الوقوع في الأحاديث الموضوعة.

مميزات مدرسة أهل الرأي:

1- كثرة تفريعهم الفروع لكثرة ما يعرض لهم من الحوادث فضلا لتحضرهم، وقد ساقهم هذا إلى فرض المسائل قبل أن تقع فأكثر من أرأيت كذا وكذا.

2- قلة روايتهم الحديث، واشتراطهم فيما شروطا لا يسلم معها إلا القليل.

2- مدرسة أهل الحديث:

كان المدينة منزلة خاصة باعتبارها دار الهجرة التي نزل فيها التشريع وشهدت ما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا لذا كانت منبع الحديث متلقى الصحابة وهذا يجعل أهلها أثبت الناس بالفقه وأشدهم تمسك بالرواية ووقوف عند الآثار

ويرجع أسباب وقوف أهل الحجاز عند النصوص إلى الأمور الآتية:

1- تأثر مدرستهم بالمنهج الذي التزمهم علمائهم وحبهم الأخذ بالرأي واعمال القياس إلا إذا كان هناك ضرورة ملجأة وربما امتنعوا عن الإفتاء في المسألة التي لا يوجد لها دليل من كتاب أو سنة أو أثر.

2- ما لديهم من ثروة كبيرة لدى الصحابة الذين استوطنوا أكثرهم الحجاز عامة والمدينة خاصة من أحاديث وآثار تفي بحاجتهم في الاستدلال، وتغنيهم عن أعمال الرأي.

3- يسر الحياة لدى أهل الحجاز، وقلة مشاكلهم حيث كانوا على الفطرة الأولى بمنأى عما تحدثه المدينة الفارسية

- مدرسة بن الأولى بأخذ في منهجها.

أو اليونانية من تفريع المسائل، ولم يكن هناك من الحوادث المستجدة سواء القليل النادر.

4- بعدهم عن مواطن الفتنة وبواعث النزاع بالنسبة لما كان عليه العراق.

مميزات مدرسة أهل الحديث (الحجاز):

1- كراهيتهم لكثرة السؤال وفرض المسائل وتشعب القضايا فالحكم يبنى على قضية واقعية لا على قضية مفروضة.

2- الاعتداد بالحديث والوقوف عند الآثار فالعلم هو علم الكتاب والسنة والآثار والعناية بحفظ ذلك عناية بأصل التشريع ومصادر الفقه.

3- مدرسة أهل الظاهر:

هذه المدرسة تقابل مدرسة أهل الرأي فأهل الرأي توسعوا في الأخذ بالرأي، وأهل الظاهر غلوا في رفضه وردّه وتنسب هذه المدرسة إلى "داود بن علي بن خلف" الأصبهاني الأصل الكوفي المولد البغدادي الدار وقد تفقه على أبي ثور تلميذ الإمام الشافعي وإسحاق ابن راهويه، ثم اختط لنفسه طريقا خاصا فيه غيره من فقهاء الإسلام، وطريقته تتمثل في الاعتماد على ظاهر النصوص والإجماع ونفي الأصول الأخرى التي اعتمد عليها غيره من العلماء كالقياس والمصالح المرسلة ... إلخ.

وكان سبب اتخاذه لهذا النهج ما جناه أهل الرأي من النصوص الشرعية فقدم النص بحيث قدم الرأي عن النص في كثير من الأحكام، وقد أدى منهاجه هذا إلى الاعتناء بنصوص حفظا وصيانة

- انتشرت مدارس الفقه على مر التاريخ في فقه الإسلام منها؟ اذكرها؟
مع الإسلام منها؟ ← الترجيح: مدرسة الرأي
وفقها وتعليما إلا أنهم وقفوا عند ظاهرها ولم يغوصوا
في أعماقها.

---مذاهب الفقه القانوني: --- 19/11/2019

1. المذهب الشخصي:
المذاهب الشكلية هي التي تكتفي بالنظر إلى شكل القاعدة القانونية ومظهرها الخارجي، فالقانون وفقا لهذه المذاهب هو مجرد أمر أو نهي صادر من الحاكم إلى المحكومين من خلال هذا التعريف يتبين أنه لكي يوجد القانون لابد من توفر ثلاثة شروط:

- وجود حاكم سياسي: أي حاكم يخضع له جميع الناس ويتمتع إزاءهم بالسيادة السياسية، فالقانون لا يقوم إلا في مجتمع سياسي يستعد في تنظيمه إلى وجود هيئة حاكمة لها السيادة في المجتمع وهيئة أخرى محكومة تجب عليها الطاعة لما تصدره الهيئة من أوامر أو نواهي ولكن يستوي أن يكون الحاكم السياسي شخص واحد كرئيس دولة أو هيئة كالبرلمان وعلى ذلك لا يعتبر قانونا ما يصدر من قرارات أو أوامر من هيئات ليست لها السيادة السياسية.

- وجود أمر أو نهي: فلكي يوجد القانون يجب أن يصدر من الحاكم أمر أو نهي يوجهه من المحكومين الذين يجب عليهم السير على مقتضى هذا الأمر أو النهي، فالقانون ليس مجرد نصيحة توجه إلى الأفراد ويترك لهم حرية اتباعها أو الخروج عليها وفقا لأهوائهم ومشيئتهم.

- في بيع والشراء كيف نخرج الأمر أو النهي؟ ← في حال الدخول ينتج عدة آثار تتمثل بالالتزام وتنفيذ ما ورد به.

- إلزام مكلف بشيء أو منعه عن قيامه تنفيذ معينة

ولكن لا يلزم أن يصدر القانون في صيغة أمر أو نهي صريح بل يكفي أن يكون ضمنيا مثل: قانون العقوبات الذي يوقع العقوبة على من يرتكب جريمة معينة. والقانون المدني في قواعده التي تقضي بأن من يرتكب خطأ يسبب ضرر للغير يلزم بتعويض هذا الضرر والقواعد التي تنظم البيع والتجارة، فإنها تفيد ضمنيا الأمر الاحترام بأحكامها حين يقدم الأفراد على إبرام عقد منها.

- وجود الجزاء:

والجزاء هو فكرة أساسية في القاعدة القانونية فالحاكم يملك بين يديه زمام الأمور في المجتمع ولديه السلطة والقوة التي تمكنه من فرض إرادته على المحكومين عن طريق توقيع الجزاء في حالة مخالفة ما يصدره من أوامر ونواهي.

* ما يؤخذ على المدرسة الشكلية:

- إنكار صفة القانون على القانون الدولي العام، لأن قواعد القانون الدولي العام في نظر المذهب الشكلي هي التي تنظم العلاقات بين الدول وأن جميع الدول متساوية في الحقوق والسيادة ولا وجود للهيئة الحاكمة تفرض ما يصدره من أوامر ونواهي فالمذهب الشكلي يرى القانون الدولي العام يعتبر مجرد قواعد مجاملات أو واجبات الأدبية تراعيها الدول في سلوكها فيما بينهما ولا يترتب على مخالفتها أي جزاء.

- إنكار صفة القانون على القانون الدستوري: المذهب الشكلي لا يرى في قواعد القانون الدستوري أنا لها صفة القانون لأنها تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها والسلطات العامة داخل الدولة واختصاصها وعلاقتها بعضها ببعض كما تبين حقوق الأفراد السياسية والمدنية وبذلك تكون قواعد القانون الدستوري

- لماذا اشتهرت مدرسة شرح المتون بتقديس النصوص التشريعية؟

موجهة إلى الحاكم وليس المحكومين، فالحاكم يستطيع دائما مخالفتها لأنها من ناحية ليست صادرة من سلطة أعلى ومن ناحية أخرى غير مقترنة بجزاء يوقع في حال مخالفتها

2019-12-03

مذهبية الشرح على المتون:

مذهب الشرح على المتون هو من المذاهب الشكلية ويقوم على أساس احترام النصوص وتقديسها لذلك يمكن القول بأن مذهب الشرح على المتون يقوم على أساسين:

1- تقديس النصوص التشريعية: يرى الفقهاء الشرح على المتون أن أساس القانون هو التشريع وقد تبين من سوالفاتهم وأبحاثهم أنهم يعتمدون أسلوبا خاصا في تحليل وشرح نصوص القانون يقوم على أساس فكرة تقديس النصوص التشريعية واحترامها واعتبارها مقدسة لكل الأحكام القانونية ويرجع السبب في تقديس فقهاء الشرح على المتون إلى أن النظام القانوني الذي كان سائدا في فرنسا قبل صدور التقنين المدني الفرنسي الذي عرف باسم تقنين نابليون، فقد فرنسا يخضع لنظام قانوني مستمد أساسا من قواعد العرف والتقاليد بينما كان الجزء الجنوبي منها يخضع لنظام قانوني مستمد من القانون الروماني وقد كان توحيد القانون في مختلف أجزاء فرنسا أمنية يتشدها رجال الثورة الفرنسية غير أن هذه الأمنية لم تتحقق إلا في عهد نابليون بصدور تقنين نابليون الذي كان له أثر كبير في عالم القانون داخل فرنسا بل وخارجها مما جعله

اعتمدت هذه المدرسة على شيئين هما: تقديس النص القانوني و التشريع.

- نية حقيقية: تصرفها عاقل
- نية افتراضية: تصرفها غير عاقل

موضع باعجاب واعتزاز الفرنسيين فقد نشر رجال القانون بعامة فورية تدعوهم لتفهم نصوصه واحترامها وتقديس هذا التقنين واعتباره المصدر الوحيد للأحكام القانونية.

2- اعتبار التشريع هو المصدر الوحيد للقانون:

يذهب فقهاء الشرح على المتون إلى أن القانون ينحصر فقط في النصوص المكتوبة التي يصدرها المشرع إلى أن القاضي هو وحده الذي ينشأ القواعد القانونية بحيث لا يوجد أي مصدر آخر للقواعد القانونية غير التشريع الذي يعتبر مجرد تعبير للإرادة المشرع.

- الإرادة المشرع عند مدرسة الشرح على المتون: 2019-12-13

يرى فقهاء مدرسة الشرح على المتون أن الهدف في تفسير النصوص التشريعية هو البحث عن إرادة المشرع أو نيته وقت وضع النصوص وليس وقت تطبيقها فلا يجوز للشارح أو المفسر أن يفسر النصوص التشريعية وفقا لما يراه يلائم الظروف الاجتماعية العديدة التي توجد وقت تطبيق هذه النصوص لأنه بذلك قد خرج عن إرادة أو نية المشرع التي أرادها وقت وضع النصوص فالنية التي يريد بها هي النية الحقيقية أو الشرعية ولا يقتد بالنية المحتملة، ويقصد بالنية الحقيقية للمشرع "هي النية التي يمكن استخلاصها بوضوح من نصوص القانون" ويستدل على هذه النية الحقيقية من القانون ذاته ومن مذكراته وأعماله.

- يعتبر قول الحاكم من التشريع في هذا المذهب.

ويقصد بالنية المفترضة للمشرع: النية التي يفترض أن المشرع يكون قد قصدها وقت وضع النص ويمكن التعرف على هذه النية المفترضة للمشرع عن طريق مقارنة النصوص التي تحكم الحالات المتشابهة ومن الروح العامة للتشريع ومن المبادىء الأساسية للقانون.

أما النية الاحتمالية: فيقصد بها النية التي يحتمل أن المشرع كان يقصدها لو أنه كان يضع النص في الوقت الذي يطبق فيه على ضوء الظروف الاجتماعية التي جدت منذ وقت التطبيق.

مذهب هيجل:

يتلخص مذهب هيجل في أن القانون يستمد أساسه وشرعيته وقوته الملزمة من صدوره عن الدولة بحيث لا يوجد القانون إذا صدر معبرا عن إرادة الحاكم في الدولة فالقانون وفقا لمذهب هيجل هو إرادة الدولة في الداخل بالنسبة لعلاقتها بالأفراد وهو إرادتها في الخارج بالنسبة لعلاقتها لغيرها من الدول.

فالدولة لا تخضع لإرادة أحد سواء في الداخل أو الخارج ويذهب هيجل إلى أن سيادة الدولة واحدة لا تتجزء ويجب أن تذوب في وحدتها جميع الاعتبارات ووجهات النظر المختلفة وأن تتجسد هذه السيادة في شخص واحد يملك التعبير بإرادته معبرا عن الإرادة العامة التي يقوم عليها كيان الدولة وسلطاتها وهو ثم يكون هذا الشخص هو صاحب الأمر في الدولة وتكون قراراته واجبة النفاذ لأنه يملك

- ما هو موقع الدستور للمذهب الشكلي ؟ حيث يرى بأن القانون حيث يرى بأن السلطة هو الذي يقوم بتطبيق الدستور القوة اللازمة لفرض احترام هذه الإرادة.

المذهب الموضوعي:

هي المذاهب التي لا تهتم بالمظهر الخارجي للقاعدة القانونية بل تهتم فقط بجوهر القاعدة القانونية أو المادة الأولية التي تتكون منها هذه القاعدة فتنظر إلى القانون كظاهرة اجتماعية وتكشف عن العوامل الاجتماعية التي ساهمت في نشوء وتطور القواعد القانونية وهي بذلك تربط بين القانون والمجتمع. وعليه

وقد انقسمت أنصار المذاهب الموضوعية إلى مدرستين في هذا الشأن: المدرسة المثالية والواقعية.

المدرسة المثالية: ترى بأن جوهر القانون هو المثل الأعلى للعدل الذي يستهدفه الإنسان بعقله.

المدرسة الواقعية: التي ترى بأن جوهر القانون هو الواقع الملموس الذي تثبته المشاهدة وتأيده التجربة.